

Strategy
W A T C H



المركز
الإستراتيجي

سلطة بشار الأسد تتداعى



البحوث والدراسات

11 نوفمبر 2019

سلطة بشار الأسد تتداعى



معركة آل الأسد

في دلالة على فقدان بشار الأسد السيطرة على عائلته؛ تندلع معارك طاحنة بين القوات التابعة له مع متنفذين من عائلته، حيث دارت في شهر أكتوبر الماضي مواجهات مفتوحة مع مجموعة تتبع لحافظ بن منذر الأسد، والذي يدير مكاتب للرهانات، ويُتهم بممارسة جرائم "الخطف" و"الكسب غير المشروع" و"غسيل الأموال"، متخذاً من القرداحة مقراً له، فيما تسيطر الميلشيات الموالية له على سوق الذهب والفضة في مدينة اللاذقية، وتحظر على أجهزة الدولة تحصيل فواتير الماء والكهرباء، وتمنع التمويل والجمارك من مراقبة المحلات، مقابل فرض مبالغ شهرية مقطوعة على التجار.

وكانت مدينة اللاذقية قد شهدت مواجهات مفتوحة إثر إطلاق غيدق مروان ديب، حفيد بهيجة، أخت حافظ الأسد، النار على دورية أمن مشتركة كانت قد وصلت إلى منزله للتفاوض معه، بشأن تسليم نفسه، بعدما رفض كل الدعوات الهاتفية للامتثال إلى "تحقيق أمني"، وقامت المفزة الأمنية الملاصقة لمنزل غيدق، بإطلاق النار الكثيف على الدورية، وفي الهواء، ما دفع بالنظام لإرسال تعزيزات حول منزل غيدق، وإغلاق الشوارع المؤدية إليه، واستخدام القنابل والأسلحة المتوسطة في تبادل إطلاق النار بين القوى الأمنية ومفزة منزله، وأدى ذلك لنشوب حريق في المنزل، وأسفرت المواجهات عن مقتل غيدق الذي يقود ميلشيا مسلحة يطلق عليها اسم "قوات الغيدق"، حيث تحدثت مصادر محلية عن استهدافه بقذيفة، ما أدى لمقتله على الفور وتفحم جثته، وتم تشييع جثمانه (22 أكتوبر) من مشفى "الأسد العسكري" بمدينة اللاذقية إلى مقبرة "الشيخ زاهر" بمدينة القرداحة، وسط تشديد أمني كبير.

وسببت تلك المواجهات حرجاً لآل ديب الذين يتولون مناصب عسكرية وأمنية في النظام، وكذلك لهيبة والده اللواء مروان ديب في اللاذقية، وكان النظام قد حاول التكتّم على القضية، إلا أن انتشار مقاطع الاشتباكات كشفت عن حجم التدهور الأمني الذي تعيشه مدينة اللاذقية.

وفي الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر؛ تردد الحديث عن إقدام سليمان هلال الأسد على قتل عنصر في الدفاع الوطني يدعى حازم النجار، وضرب واعتقال رفاقه، في حادثة أعادت للأذهان قيام سليمان بقتل العقيد "حسان الشيخ" إثر خلاف على أولوية المرور في أحد شوارع مدينة اللاذقية، وهو ما أثار موجة سخط كبيرة قبل عدة سنوات.

في هذه الأثناء؛ تفرض قوى الأمن حصاراً على القرداحة، بهدف القبض على عشرات المطلوبين، وجلهم من عائلة الأسد، ومنهم علي عمار الذي يقيم في القرداحة بصورة دائمة ولا يزور مكتبه باللاذقية إلا نادراً.

وجاءت تلك العملية بالتوازي مع حملة شنّها النظام على مدينة جبلة مستهدفاً أفراد ميلشيا "فوج الحارث (303)" التي يتزعمها بشار طلال الأسد، وأسفرت عن اعتقال عدد من أفراد تلك الميلشيا بعد تطويق المدينة وإغلاق مداخلها، حيث تم اعتقال فراس مفيد سعيد، مدير مكتب بشار طلال الأسد في المدينة، وعمار الشامي، أحد قادة ميلشيا "الدفاع الوطني" في المدينة، ورامي سعد الذي يوصف بأنه الذراع الخفية لفروع الأمن في مدينة جبلة، كما دار الحديث عن اعتقال "آيات بركات" زعيم ميلشيا "الدفاع الوطني" في مدينة جبلة التي تم إغلاق نحو 160 "كشك" فيها تعود لجرحى جيش النظام وذوي قتلاه، وسط تذمر شعبي من التضييق على مؤيدي النظام في حاضنته الشعبية.

وبلغت حالة التوتر ذروتها في القرداحة ومحيطها في الأسابيع الماضية، نتيجة الصراع الدائر بين قوات النظام و"فوج الحارث" (303)، وذلك في أعقاب العثور على أربع عناصر من الميلشيا المذكورة مقتولين في الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة، منهم سليمان صهيوني، وعنصرين من آل خير بك، ما دفع بشار طلال للزج بقواته في المنطقة، وفرض طوق أمني حول القرداحة، وتضامن آل خير بك معه، مطالبين بالثأر لقتلهم. وهاجم بشار بن طلال الأسد جهات لم يسمها، قائلاً إنه يعرفها جيداً، وتوعد بالانتقام لمن أسماهم "خونة الشهداء والدم".

ويُتهم عناصر الميليشيا بابتزاز تجار مدينة اللاذقية تحت التهديد بالخطف والقتل، بذريعة تمويل الحملة على مدينة إدلب، ما اضطر بعض تجار المدينة لدفع مبالغ وصلت إلى 60 مليون ليرة سورية، فيما طلب عدد منهم مهلة للدفع لكي يستطيع جمع المبلغ خوفاً من بطش تلك الميليشيا التي فتحت مكاتب لها ونشرت عناصرها في شوارع وأسواق المدينة.

ودار الحديث في نهاية شهر أكتوبر الماضي عن قيام بشار طلال الأسد بسحب قواته من القرداحة ومحيطها وإعادة التموضع في منطقة الفاخورة التي تُعدُّ منطقة محصنة تحيط بها الجبال، وذلك تحسباً لأي طارئ أو هجوم من قبل الميليشيات الموالية لبشار الأسد.

وكانت القيادة الروسية في قاعدة حميميم قد وجهت لابن طلال الأسد تهمة قتل جنود روس خلال المعارك الأخيرة التي دارت على محور الكبينة بريف اللاذقية الشمالي قبل شهر وذلك عبر قصف عشوائي لخطوط الجبهات دون تحديد أهداف دقيقة، إضافة لتهمة أخرى تتعلق بقصف قاعدة حميميم وضرب التجمعات الروسية في اللاذقية، والتهديد بقصف القاعدة الروسية وتفجير قبر الأسد الأب في القرداحة.

وأسفر الصراع المحترم بين حافظ بن منذر الأسد وبشار بن طلال الأسد عن مقتل وخطف عدد من أفراد عائلة الأسد، وحرق بعض البيوت، ويدور الحديث عن تمتع بشار ويسار ابني طلال الأسد بدعم غير معلن من قبل ماهر الأسد الذي يرغب بإضعاف سلطة أخيه بشار الأسد في محافظة اللاذقية، خاصة وأن بشار الأسد وزوجته أسماء قد استهدفا الدائرة التجارية المقربة من ماهر الأسد في دمشق بحملتهم المزعومة ضد الفساد.

وفيما يعزز تلك الرواية؛ تعرّض مرهف الأخرس، ابن عم أسماء الأخرس، للاختطاف في لبنان بينما كان يقود سيارته على الطريق الدولي بين منطقة شتورة وعالية، متجهاً نحو سوريا، وأفادت المصادر بتلقي زوجة مرهف اتصالاً من هاتف زوجها من منطقة شرق البقاع جنوب لبنان، تطلب فدية قدرها مليوني دولار لإطلاق سراحه، علماً بأنه يعتبر من كبار التجار المقربين من القصر الجمهوري، حيث يمتلك عدداً من مصانع الأرز والسكر في محافظة حمص، بالإضافة إلى عمله في القطاع المصرفي والعقاري.

وجاءت عملية الاختطاف تلك عقب اشتباكات بين حزب الله و"الدفاع الوطني" في القلمون الغربي إثر خلاف على شحنه مخدرات، تطور إلى أن تحول إلى اشتباك بالأسلحة الثقيلة، حيث منع "الدفاع الوطني" عناصر الحزب من عبر جرود "فليطة" الحدودية مع لبنان في القلمون الغربي بريف دمشق، بسبب رفض الحزب دفع نسبة للدفاع الوطني، واستمرت الاشتباكات لساعتين استقدم فيها الحزب تعزيزات من مناطق مجاورة لتمير الشحن التي قدرت قيمتها بنحو 3 ملايين دولار.

وتأتي تلك التطورات بالتزامن مع شن بشار الأسد حملة أمنية استهدفت دائرة الأقارب المحيطين به، وعلى رأسهم رامى مخلوف الذي قيل إنه يخضع للإقامة الجبرية، كما تم إلقاء القبض على سامر درويش المقرب من رامى مخلوف ومدير عام "جمعية البستان"، إلى جانب حل الجناح العسكري للجمعية التي تتبع لرامى مخلوف، ونقل حصته من شركة "سيريتل" إلى وزارة الاتصالات، وذلك على خلفية تورطه في عمليات فساد مالي، حيث أشيع في دمشق أن تلك الإجراءات تمت في أعقاب اتصال مباشر من

وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو الذي طالب بشار الأسد بدفع 3 مليارات دولار لتمويل عمل بعض الهياكل الدفاعية الروسية في سوريا، وتمويل الإصلاحات الكبرى في الجيش والمخابرات في سوريا.

وتردد الحديث في أعقاب ذلك عن تعيين بشار الأسد شخصاً مقرباً منه في القصر الجمهوري برتبة عميد بمنصب مدير عام شركة "سيريتل"، ومنحه صلاحيات واسعة على أن تنحصر مرجعيته في شخص بشار وزوجته أسماء، وسحب جميع صلاحيات المديرية التنفيذية للشركة ماجدة صقر، ومدير الموارد البشرية سهيل صهيون، وغيرهم من مديري الفروع في المحافظات أو الخارج.

وتم ربط الإجراءات التي تم اتخاذها بحق رامي، ووالده محمد مخلوف (خال بشار الأسد) بتهايو الليرة السورية إلى أدنى سعر في تاريخها، وبالتنقلات الأمنية والعسكرية والجمركية.

كما دار الحديث عن خلافات بين الأسد وخاله محمد مخلوف وأولاده المتنفذين، وذلك على خلفية أموال مستحقة من شركات بين آل الأسد وآل مخلوف في الداخل والخارج؛ بين دمشق واللاذقية بسورية، ولبنان، وجنوب أفريقيا، وماليزيا، والنمسا ودبي، والتي لا يعرف تفاصيلها سوى محمد مخلوف وأولاده ومحامي الشركات. وعندما احتاج بشار الأسد الأموال لتسديد بعض الديون المستحقة، طلب الأخير من خاله محمد توفير السيولة المطلوبة، لكن ابنه رامي تعذر بحجة عدم توفر النقد، ما دفع الأسد لإصدار أمر باستحضار مديري الشركات والدفاتر والوثائق، حيث تم استدعاء المديرين والوثائق من قبل أمن القصر الرئاسي وسياراته الخاصة.

ويدور الحديث عن قيام لجنة مالية، تديرها أسماء الأسد؛ بوضع اليد على كافة الكشوفات المالية لشركة "سيريتل"، والتي تجاوزت قيمتها مليون دولار شهرياً، كاشفة "تجاوزات كبيرة وعمليات نقل للأموال بسيارات خاصة نحو الأراضي اللبنانية، ومصادرتها فيلا كبيرة لرامي مخلوف في يعفور، فضلاً عن منزلين في حي المزة، وتجميد كافة الأرصدة في شركة "راماك"، وإجراء جرد في "السوق الحرة" بعد اقضاء إيهاب مخلوف عن إدارتها، والاستحواذ على كافة الأرصدة المالية لشركات الصرافة وشركات تحويل الأموال العائدة لآل مخلوف، وإيقاف مشاريع سكنية تعود ملكيتها لإيهاب في دمشق واللاذقية وحمص، وتجميد كافة الأرصدة المالية لآل مخلوف في البنوك السورية.

وفي فصل آخر من الصراع بين أجنحة آل الأسد؛ تحدثت مصادر من اللاذقية عن حل فرع "الحزب السوري القومي الاجتماعي" التابع لابن خال الرئيس رامي مخلوف، وحل إدارة "جمعية البستان الخيرية" في اللاذقية، وتعيين إدارة موالية لأسماء الأسد، في حين تواصل أجهزة المخابرات الضغط على مدراء ومسؤولي "جمعية البستان الخيرية" في اللاذقية، لترك مناصبهم، وتسليمها لهيئة جديدة بإدارة مسؤول ضريح حافظ الأسد في القرداحة.

كما تم الضغط على أعضاء الميليشيا التابعة لجمعية "البستان" المنحلة لتسليم أسلحتهم، ولم يتم تسليم سوى ثلث السلاح العائد للجمعية التي تتداخل قواتها مع ميليشيا تابعة لجناح آل مخلوف من "الحزب السوري القومي الاجتماعي".

وكان الحزب قد حصل على ترخيص عام 2017، تحت اسم "الحزب السوري القومي الاجتماعي-المركز"، واحتفظ بميلشيا "نصور الزوبعة"، وارتبط عمله بأعمال "جمعية البستان الخيرية"، وضم حوالي 2000 عنصر، وذلك حتى صدور قرار بحل فرع الحزب القومي التابع لرامي مخلوف بقرار من "لجنة الأحزاب" في مجلس الشعب، حيث اتهم بتزييف شعار "الحزب السوري القومي الاجتماعي"، واستخدام اسم حزب موجود ومسجل مسبقاً.

في هذه الأثناء؛ لا يزال ابن عمه بشار الأسد، ذو الهمة شاليش، متوارياً عن الأنظار بعد مدهمة قوة روسية مقلعاً قريباً من قاعدة "حميميم"، والقبض على عمال المقلع واقتيادهم إلى القاعدة الروسية، حيث أسفر التحقيق معهم عن اتهام ذو الهمة شاليش بالوقوف خلف تلك هجمات بطائرات درون على القادة الروسية، وذلك من خلال نقل الطائرات المسيرة بسيارات مغطاة تقترب من القاعدة وتنطلق منها لاستهداف الأسلحة الروسية.

وتعتقد الاستخبارات العسكرية الروسية أن ذو الهمة شاليش على صلة بتلك الهجمات، وأنه يعمل لصالح جهة أجنبية نافذة في سوريا، وذلك في تلميح إلى "إيران"، حيث يدور الحديث عن مغادرته إلى طهران بطائرة إيرانية خاصة، أو أنه متخفي في إحدى مواقع الحرس الثوري الإيراني في سوريا.



معركة الليرة

على الرغم من الاجراءات التي اتخذها النظام في الآونة الأخيرة لإنقاذ الليرة السورية، إلا أنها استمرت في الهبوط الحاد أمام العملات الأجنبية، وذلك في انهيار مفاجئ عقب تحسن طفيف.

وكشفت صفحات موالية عن حيلة قام بها النظام تمثلت في ضخ رجال الأعمال أموالاً لدعم الليرة ومنع انهيارها، وذلك خلال اجتماع جرى في فندق الشيراتون جمع من يطلق عليهم "أثرياء الحرب"، وهم الطبقة الموالية التي كونت ثروات كبيرة جراء دعم النظام لها مع حاكم المصرف المركزي.

وكان رئيس وزراء النظام، عماد خميس، قد اعترف بأن خزينة النظام باتت شبه فارغة من العملة الأجنبية، وتوعد بمحاسبة الفاسدين، وذلك في تبرير لإجراءات شملت تجميد حسابات بعض التجار، والضغط عليهم لإيداع المبالغ المطلوبة منهم بالدولار، ودار الحديث عن جمع نحو 150 مليون دولار من أبرز رجال الأعمال المقربين من النظام مثل: رامي مخلوف وإخوته، ومحمد حمشو وشقيق زوجته، وسامر الفوز، وبراء وحسام قاطرجي، ووسيم قطان، ونبيل طعمة، ومحمد سواح، بالإضافة إلى تجميد حسابات ومنع تسهيلات كل من: عصام أنبوبا، وأكرم حورية، وإبراهيم شيخ ديب، وطريف الأخرس، ومحمد برهان، ومحمد عمار بردان، وسامر الدبس، ومحمد مفلح الجندلي، ما أدى إلى إيقاف الحركة في سوق الأعمال بصورة مؤقتة.

وكشف معاون وزير المالية، بسام عبد النبي، أن قرارات الحجز الاحتياطي التي أصدرتها الوزارة منذ بداية العام الجاري، بلغت 584 حجراً وشملت نحو 10315 شخصاً، وأضاف أن قرارات الحجز طالت 214 شخصاً في وزارة التربية على خلفية بعض الملفات التي يتم التحقيق بها مؤخراً، مبيناً أن هذه القرارات طالت الوزير السابق هزوان الوز، ورؤساء وأعضاء اللجان المشكلة في الوزارة، وذلك عبر قرارين، واحد يشتمل على 136 شخصاً، في حين يشتمل الثاني على 88 شخصاً.

ووفقاً لمصادر محلية؛ فإن حاكم المصرف المركزي، حازم قرفول، قرأ في اجتماعه مع رجال الأعمال (29 سبتمبر) قائمة بممتلكات بعض رجال الأعمال الموجودين في الاجتماع، وأموالهم، قبل العام 2011 وبعده، ثم عدد المزايا التي حصلوا عليها والصفقات السوداء التي أنجزوها بغض طرف من النظام، للتأكيد على أن ملفاتهم جاهزة لتفتح في أية لحظة.

وأسفر الضغط على رجال الأعمال لسحب إيداعاتهم بالدولار من البنوك اللبنانية وإيداعها في البنوك السورية عن أزمة في وفرة النقد الأجنبي بלבنا، حيث سجل سعر صرف الدولار لدى بعض الصرافين، أسعاراً وصفها البعض بأنها "مرعبة" لامست 1700 ليرة للدولار الواحد، بينما كان سعر الصرف الرسمي يُقدر بنحو 1507 ليرات للدولار.

وكشفت وكالة الأنباء المركزية اللبنانية، عن قيام "شبكة منظمة مؤلفة من لبنانيين وسوريين وفلسطينيين وجنسيات أخرى مقربة من النظام السوري، بعمليات غير سليمة، وسحب عملة الدولار من أجهزة الصراف الآلي الموزعة في الشوارع، من أجل تحويلها إلى سوريا".

وانعكست الأزمة الاقتصادية بصورة على المواد الأساسية في سوريا، حيث أعلنت "المؤسسة العامة للتجارة" (6 أكتوبر) عن مناقصة لاستيراد 80 ألف طن من السكر الأبيض، مشترطة توريد الدفعة الأولى من هذه المادة بسرعة قياسية خلال 60 يوماً، ويتضح من شروط المناقصة التي تركز على السرعة في التسليم إقبال البلاد على أزمة سكر بعد أزمت المحروقات والخبز والحليب.

وتحدث رئيس جمعية اللحامين في دمشق، أدموند قطيش، عن انخفاض استهلاك السوريين للحموم بنسبة 40%، نظراً لارتفاع أسعارها، مؤكداً أن عمليات تهريب اللحم تعد أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع أسعارها، بالتزامن مع "جمود في الأسواق" بسبب انخفاض القدرة الشرائية للمستهلك السوري.

ويقع 83% من السوريين تحت خط الفقر، بحسب تقييم احتياجات الأمم المتحدة لعام 2019، في حين يبلغ متوسط الرواتب في سوريا 94.26 دولار (56 ألف ليرة سورية بسعر صرف 600 ليرة للدولار).

وفي خطوة يائسة لإنقاذ الاقتصادي السوري؛ أقرت حكومة النظام في نهاية شهر أكتوبر الماضي، خفض الإيرادات العامة بنحو 2546 مليار ليرة، مسجلة انخفاضاً بنسبة 13.3% عن إيرادات عام 2019، إلا أن ذلك التخفيض لم يشمل الرسوم والضرائب الجمركية التي ارتفعت بنسبة 44.12% مقارنة بعام 2019.

وكان رئيس الوزراء، عماد خميس، قد كشف في كلمة أمام مجلس الشعب عن تقلص موجودات المصرف المركزي السوري، وتراجع إنتاج النفط اليومي من 380 ألف برميل إلى صفر برميل، وأن نسبة الأراضي المزروعة تقلصت وباتت محدودة جداً.

كما تحدث عن تأثر السياحة بشكل مباشر نتيجة الحرب، بحيث أصبح مدخولها صفرًا، أما الكهرباء، فتم تدمير نصف محطاتها تدميراً ممنهجاً، وكذلك الحال بالنسبة لخطوط النقل وباقي البنى التحتية، مؤكداً أن الحكومة تحتاج 200 مليون دولار شهرياً ثمن نواقل نفطية، ونحو 400 مليار ليرة لإعادة قطاع الغاز إلى العمل، ناهيك عن بقية القطاعات الأخرى المهمة التي تحتاج إلى ميزانية أيضاً وكان يجب توفيرها، ومنها ميزانية التربية والتعليم العالي التي بلغت 400 مليار ليرة من الموازنة الجارية.

وجاء ذلك الخطاب بالتزامن مع الكشف عن عدم وجود احتياطي من الذهب، وتقلص احتياطي العملة الأجنبية بصورة غير مسبوق، حيث أشارت مصادر محلية إلى أن الاحتياطات النقدية للنظام انخفضت إلى 700 مليون دولار فقط، بعد أن كانت عند مستوى 18 مليار دولار عام 2011.

ورأى تقرير لوكالة "رويترز" أن الهبوط الحاد في سعر صرف الليرة السورية يعود إلى الأضرار التي لحقت بصناعة البلاد جراء القتال، فضلاً عن إرسال السوريين أموالهم للخارج، والعقوبات الغربية على نظام الأسد والمقربين منه، وتخلي البنك المركزي عن جهود دعم قيمة الليرة من أجل حماية احتياطياته النقدية الأجنبية المتبقية، معتبراً أن عدم انهيار العملة السورية حتى الآن يعود إلى تحويلات المغتربين السوريين لأقاربهم وتدفق المساعدات من إيران.

في هذه الأثناء؛ تتعالى استغاثات السوريين من تفاقم موجة غلاء الأسعار، وتسود حالة من التشاؤم من السقوط في حفرة أزمت أعمق بعد أن دفع انحدار قيمة الليرة أسعار جميع السلع في الأسواق إلى الارتفاع بشكل غير مسبوق، ما أدى إلى موجة انتقادات شديدة على مواقع التواصل الاجتماعي، تتهم الحكومة بالتهرب من مسؤولياتها وتطالبها بوضع حدّ لحالة الانهيار الاقتصادي.

معركة قوى الأمن وأجهزة الاستخبارات

أجرى النظام في نهاية شهر أكتوبر الماضي تغييرات مفاجئة لكبار الضباط في سلاح الجو، شملت تعيين اللواء الطيار حسان علي نائباً لقائد القوى الجوية، وتعيين اللواء الطيار إبراهيم الشاهر، رئيساً لأركان القوى الجوية، واللواء الطيار أحمد ديوب قائداً للفرقة الجوية (20) في مطار "الضمير".

كما عُين اللواء الطيار علي غانم قائداً للفرقة الجوية (22) بمطار "الشعيرات"، وأحيل اللواء طيار بسام حيدر قائد الفرقة الجوية (20) إلى التقاعد، بعد أن كان الحديث يدور عن إمكانية توليه منصب قائد القوى الجوية.

وجاءت تلك التغييرات في القوى الجوية عقب إصدار وزير داخلية النظام اللواء محمد رحمون أكثر من 400 أمر نقل في عملية تعتبر الأكبر في تاريخ الوزارة، وتضم ضباطاً برتب عالية، من بينهم: 400 عميد، و55 عقيد، و51 مقدم، بالإضافة لضباط برتب: رائد.

وركزت عمليات النقل على مناطق دمشق، وريفها، وعلى "وحدات المهام الخاصة" بالعاصمة، و"وحدة حفظ النظام"، بالإضافة إلى "إدارة الحماية" التي تتضمن حراسة السفارات، ومجلس الشعب، ما يؤكد استشراف القصر الجمهوري لخطر بالغ يتهدهده في المقرات الرئيسية بالعاصمة، حيث تم اتخاذ إجراءات عقابية بحق عدد من الضباط منهم العميد مازن الكنج الذي نقل إلى دمشق تأديبياً بعد اتهامه بقضايا فساد كبرى.

وشهدت الأسابيع الماضية كذلك سلسلة تنقلات واسعة شملت رؤساء ومدراء جمرعيين، حيث أصدر وزير المالية، مأمون حمدان قرارات بتبديل المراكز بين أمناء أهم المعابر الحدودية والمناطق الحرة والمحافظات، أبرزها معبر "نصيب" على الحدود الأردنية، ومعبر "العريضة" على الحدود اللبنانية، والمنطقة الحرة بعديرا، ومعبر "جديدة يابوس" على الحدود اللبنانية، بالإضافة إلى جمارك دمشق.

وتضمن القرار: نقل رمزي سلوم من منصب أمين المنطقة الحرة بعديرا إلى منصب أمين جمارك دمشق، ونقل مهند زلزلة من منصب أمين جمارك نصيب إلى منصب أمين المنطقة الحرة بعديرا، ونقل مجد مفيد إسماعيل من منصب أمين جمارك السبينة إلى منصب أمين جمارك نصيب، ونقل أمين جمارك العريضة يونس حبيب لمنصب أمين جمارك جديدة يابوس، ونقل أمين جمارك جديدة يابوس محمد عثمان إلى منصب أمين جمارك حماة، ونقل رامي فرح من منصب أمين جمارك دمشق إلى منصب أمين جمارك السبينة، بالإضافة إلى نقل رؤساء أقسام ومراقبين، من "العريضة" إلى "الجديدة"، ومن جمارك حلب إلى جمارك حمص، ومن جمارك مطار دمشق إلى جمارك اللاذقية.

في هذه الأثناء؛ يندلع صراع مرير بين المخابرات العسكرية التي تهيمن في المحافظات الجنوبية بالتعاون مع روسيا، وبين الفرقة الرابعة التي تستحوذ على دمشق وما حولها وعلى الأراضي المتاخمة للبنان، وتقوم بعمليات تهريب واسعة النطاق، وتنافسهما المخابرات الجوية على الهيمنة والنفوذ، ما يؤدي إلى صراعات مفتوحة وعمليات اغتيال وتصفية أصبحت ظاهرة في مختلف المحافظات السورية.

وتتصارع الميليشيات التابعة لتلك الأجهزة للسيطرة على الحواجز الأمنية في المراكز السكنية وطرق التجارة الرئيسية، حيث تحقق إيرادات مالية من خلال ابتزاز المدنيين ورجال الأعمال، كما تتنافس على المناطق الرئيسية التي كانت سابقاً خاضعة لفصائل المعارضة، حيث تُمكنها هذه المناطق من ابتزاز المدنيين بشكل واسع.

وأدت التوترات بين الضباط والجنود وأفراد الميليشيات وعناصر الشرطة المحلية إلى حملة من الاعتقالات طالت الشخصيات الأقل رتبة، وأدت إلى وقوع اشتباكات وعمليات اغتيال نُسبت إلى فصائل المعارضة.

ويزيد التدخل الإيراني من حجم هذه المنافسة، حيث تنسق بعض هذه الميليشيات مع "الحرس الثوري" الإيراني، و"حزب الله" والميليشيات العراقية، وتدعم إيران المخابرات الجوية والفرقة الرابعة، وتقدم لهم ما يلزم للسيطرة على باقي المنافسين، فيما تحاول روسيا كبح جماح هذه الميليشيات عبر "الفيلق الخامس" وإعادة دمج الفصائل المعارضة ومليشيات النظام ضمن الهياكل العسكرية التقليدية، حيث يتقاضى الفيلق الخامس رواتبه من روسيا، ويتسلم مهامه من القيادة الروسية في حميميم، وذلك على الرغم من تبعيته اسمياً لوزارة الدفاع.

وكان بشار الأسد قد أجرى سلسلة تعيينات شملت أكثر من نصف رؤساء الأجهزة الأمنية، سواء عبر ترقيتهم أو إحالتهم للتقاعد، بهدف مواجهة الأخطار المحيطة به، والمتمثلة في تضخم الأجهزة الأمنية وتنامي ظاهرة الصراع فيما بينها، بحيث أصبحت أكبر خطر يهدده سلطته.



معركة الساحل

تعيش مدينة اللاذقية منذ مطلع شهر أكتوبر الجاري أوضاعاً أمنية صعبة نتيجة انتشار قوى الأمن وإلقاء القبض على أشخاص مدعومين من قبل آل الأسد وآل عمار، ممن يعملون في مجال تصريف العملة في السوق السوداء، ومكاتب رهانات، وأصحاب مستودعات، ومحلات تجارية.

وتتفشى مظاهر الاحتقان الشعبي في محافظتي اللاذقية وطرطوس جراء الأوضاع الاقتصادية المتردية والانفلات الأمني، وتنامي موجات الهجرة، فضلاً عن استمرار النزيف البشري، حيث فقدت المحافظتان عدداً كبيراً من أبنائهما في معارك الشمال، ما أدى إلى تصاعد وتيرة الانتقاد العلني لسياسات النظام.

ويتسبب الانتشار غير المسبوق للقوات الإيرانية في المناطق الساحلية بالمزيد من السخط، حيث ينزل كبار الضباط الإيرانيين في أفضل الفنادق والشقق المفروشة بسواحل اللاذقية ويستحوذون على طوابق بأكملها في فندق "ميريديان"، وفي شقق مفروشة بالعمارات المطلة على البحر، بينما يمنع السكان المحليون من الوصول إلى تلك المناطق حماية للقيادة الإيرانية.

وعبر مئات السكان عن سخطهم من استمرار النظام في منعهم من دخول قراهم بريف اللاذقية، وتحويلها إلى مقرات لإقامة عناصر من الميليشيات الإيرانية في الريف الممتد نحو 50 كيلومتراً على طريق حلب، وكان الكثير منهم قد طلبوا من محافظ اللاذقية التوسط لهم للعودة إلى بيوتهم، إلا أن الرفض كان يأتي دوماً بحجة انعدام الأمن و"قصف الإرهابيين للقري"، فيما يقيم عناصر الميليشيات في بيوتهم دون أن يتعرض لهم أحد.

وأدى توقيف القوات الروسية أنشطة "المركز الثقافي الإيراني"، و"مركز جامع الرسول الأعظم للتنمية والدعم" وغيرها من المؤسسات الإيرانية باللاذقية إلى توقف المساعدات التي كانت تُقدم لأكثر من 4 آلاف عائلة علوية، إلى تركيز تلك المؤسسات جهدها على القرى الشيعية مثل "اشتبرق" و"كفرية" و"الفوعة"، ما أثار استياء العلويين الذين سُحبت أسماؤهم من الجمعيات المسجلة في اللاذقية لدعم النازحين.

وظهرت فضيحة مدوية (4 أكتوبر) تتمثل في اتهام عناصر من النظام بسرقة أعضاء المرضى في مشافي اللاذقية وطرطوس، حيث كشفت مصادر موالية عن حدوث 14 حالة وفاة في اللاذقية وطرطوس تم تسجيلها خلال عشرة أيام تحت ذريعة إصابتهم بالجلطة، وتبين أنهم تعرضوا لسرقة أعضائهم.

واتهمت المصادر الموالية "جمعية البستان" التابعة لرامي مخلوف، والتي تقوم بمعالجة جرحى ومرضى النظام في مشافي يقوم أطباؤها بسرقة أعضاء المرضى وبيعها إلى إيران عبر مساعدات وشراكة مباشرة مع "حزب الله"، حيث تم توثيق حالات جنود يدخلون مشافي "جمعية البستان" في حالة صحية غير خطيرة ويخرجون جثثاً بعد بقر بطونهم وسرقة أعضائهم، من طحال وكلى ورتتين وقلب.

ولا تقتصر مظاهر تداعي سلطة بشار الأسد على المحافظات الساحلية بل تمتد لتشمل سائر أنحاء القطر السوري؛ حيث باتت السيطرة التركية تمتد لمسافة تبلغ حجم لبنان في مناطق "درع الفرات"

و"غصن الزيتون" و"تبع السلام"، فيما تستمر إسرائيل في مد نفوذها في الجنوب السوري، إذ اقتطع الجيش الإسرائيلي في نهاية شهر أكتوبر الماضي عشرات الدونمات في بلدة "جباتا الخشب" في الجولان السوري المحتل، ضمن المنطقة منزوعة السلاح التي أقرتها الأمم المتحدة عام 1974 لفصل القوات، وقام بحفر خندق على طول الشريط الحدودي مع الجولان المحتل وصولاً إلى جبل الشيخ.

وعلى الرغم من الشكاوى التي قدمها أهل البلدة، إلا إنهم يتلقوا أي رد من قبل النظام الذي يقف جنوده على مسافة قريبة من المنطقة، ويمكنهم رؤية عمليات الحفر واقتطاع الأراضي التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي في منطقة "حرش الشحار"، حيث تم إدخال عدد من الآليات العسكرية ودبابات "الميركافا" إلى المنطقة، وحفر خندق باتجاه الأراضي السورية بمسافة لا تبعد عنها أكثر من 150 متراً، فاصلاً عبر هذه العملية عشرات الدونمات من الأراضي التي تعود ملكيتها لأهالي بلدة "جباتا الخشب".

وتشهد محافظة درعا حالة غير مسبوقة من الفوضى والانفلات الأمني، نتيجة عمليات الاغتيال واستهداف قوات النظام في شتى مدن وبلدات المحافظة، والصراعات المستمرة بين عناصر الفرقة الرابعة والفيلق الخامس، ما دفع ببعض فصائل المصالحة في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر الماضي لتمزيق صورة لبشار الأسد، مثبتة على معبر "تصيب" الحدودي مع الأردن، الخاضع لسيطرة النظام.

ويشتكي القائمون على معبر "تصيب" الحدودي مع الأردن من تراجع حاد في عدد المواطنين الأردنيين الذين كانوا يدخلون بالمئات يومياً إلى أسواق درعا، والمحافظات المجاورة، بقصد السياحة والتسوق، وذلك بسبب القيود المفروضة على بعض البضائع والمواد الاستهلاكية، وتخوفهم من الملاحقات الأمنية، حيث تم اعتقال عشرات الأردنيين عقب افتتاح المعبر، كما يشتكي الكثير من الأردنيين من التعرض لأعمال خطف وابتزاز على أيدي الشبيحة، الذين يسيطرون على طرق المرور الرئيسية، بدءاً من المركز الحدودي، ووصولاً إلى العاصمة دمشق. ودفعت تلك الممارسات بالسلطات الأردنية لإصدار قرار (مايو 2019) بحظر استيراد 194 سلعة من سوريا، والإيعاز إلى القطاعين التجاري والصناعي، بعدم توريد أي من تلك السلع إلى الأسواق الأردنية.

أما في محافظة السويداء، فتنتشر عمليات الخطف والمواجهات بين ميليشيات محلية وعناصر من النظام، وانفجرت الأوضاع في نهاية شهر أكتوبر الماضي على خلفية توتر بين ميليشيات محلية على خليفة عملية خطف دفعت بإحدى الميليشيات لقطع الطرق المؤدية إلى منطقة "صلخد"، وتهديد فصيل قوات "شيخ الكرامة" بمهاجمة البلدة إذا لم يتم إطلاق سراح المخطوفين.

في هذه الأثناء؛ تُمعن أجهزة الاستخبارات التابعة للنظام في تأجيج الفوضى، والتضييق على أهالي المحافظة، حيث يفرض عناصر الفرقة الرابعة "إتاوات" تتراوح بين 20 ألف إلى 30 ألف ليرة سورية، على كل شاحنة تنقل مواد البناء باتجاه المحافظة، ما أدى إلى ارتفاع أسعار مواد البناء.

وتتواصل الفوضى الأمنية في مدينة حلب ومحيطها جراء الصراع بين الميليشيات المدعومة من روسيا ونظيرتها المدعومة من إيران وتقاسم كلا الطرفين السيطرة على المدينة، حيث شهدت الأيام القليلة الماضية مقتل عدد من عناصر النظام في تلك الاشتباكات، وكان آخر ضحاياها رئيس مفرزة الأمن العسكري في منطقة سوق الجبس التابعة لحي الحمدانية في حلب العقيد هزاع ولو، الذي قتل مع مرافقه، وأصيب آخرون، إثر خلاف في أحد النوادي الليلية مع العضو في قيادة فرع حزب البعث حكمت سبسي الذي قتل كذلك في المواجهات.

Strategy
W A T C H



المرصد
الإستراتيجي

البحوث والدراسات

أبحاث ودراسات متخصصة تستند إلى الرصد العلمي
والميداني لأهم التطورات السياسية والاقتصادية
والاجتماعية وتحديات الهوية وإدارة العلاقات البينية في
المنطقة العربية.

11 نوفمبر 2019

المرصد الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات
السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في
الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفد صناع القرار بمعلومات
نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية،
بعيداً عن مؤثرات الإيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

www.strategy-watch.com